96 % من الشركات المدرجة في بورصة عمان تلتزم بتزويد البورصة ببياناتها المالية السنوية المدققة لعام 2021 ضمن الوقت المحدد

قال المدير التنفيذي لشركة بورصة عمان السيد مازن الوظائفي بأن ما نسبته 96% من الشركات المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 171 شركة قامت بتزويد البورصة بالبيانات المالية السنوية عن الفترة المنتهية في 2021/12/31 ضمن المهلة المحددة في التعليمات لاستلام البيانات المالية السنوية المدققة لعام 2021 من خلال نظام الافصاح الالكتروني XBRL، مشيراً إلى أن هذه النسبة المرتفعة تُظهر مدى التزام الشركات المدرجة بأحكام القوانين والتعليمات النافذة، كما تعكس التزام الشركات الأردنية بمبادئ ومعايير الافصاح والشفافية بشكل عام.

وأضاف بأنه وفقاً لتعليمات إدراج الأوراق المالية في شركة بورصة عمان؛ فإنه يتوجب على جميع الشركات المدرجة تزويد البورصة بالبيانات المالية السنوية المدققة من قبل مدقق حساباتها، وذلك خلال المدة المحددة، مشيراً إلى أن البورصة قامت بتعميم البيانات المالية من خلال موقع البورصة الإلكتروني www.exchange.jo ضمن التعاميم والافصاحات (التقارير المالية السنوية).

وأوضح بأن الشركات التي لم تقم بتزويد البورصة بالبيانات المالية السنوية المدققة عن الفترة المنتهية في 2021/12/31 ضمن المهلة المحددة، هي شركة العالمية للوساطة والأسواق المالية وشركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية وشركة مجموعة أوفتك القابضة وشركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين. وعليه، قامت البورصة بإيقاف التداول بأسهم الشركات المشار اليها أعلاه اعتباراً من صباح اليوم الأحد الموافق 2022/04/03، وسيستمر الإيقاف لحين قيامها بتزويد البورصة بالبيانات المالية المطلوبة، وذلك استناداً لأحكام المادة (15/ب/6) من تعليمات إدراج الأوراق المالية المعمول بها، ومن الجدير بالذكر أن البورصة قامت بإيقاف التداول بـأسهم شركة المقايضة للنقل والاستثمار بتاريخ 2022/03/23 ونقلها إلى سوق الاوراق المالية غير المدرجة لعدم مصادقة الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2022/03/31 على البيانات المالية السنوية لعام 2021.

كما سيستمر إيقاف التداول بأسهم كل من شركة فيلادلفيا للتأمين وشركة البطاقات العالمية، وذلك لعدم قيامهما بتزويد البورصة بالبيانات المالية عن فترات سابقة خلال المدة المحددة لذلك، إضافة الى البيانات المالية السنوية المدققة عن الفترة المالية المنتهية في 2021/12/31، علماً بأنه يجري التداول بأسهم هذه الشركات من خلال سوق الأوراق المالية غير المدرجة.